

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/S-6/6  
2 December 2019  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)



الدورة الاستثنائية السادسة  
عمّان، 21-22 كانون الأول/ديسمبر 2019

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

## تمويل التنمية في عام 2019: بين تطورات عالمية وتحديات إقليمية رصدتها بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية

### موجز

تقدم هذه الوثيقة تقييماً من المنظور الإقليمي للنتائج والتوصيات الدولية الصادرة بشأن تمويل التنمية. ويبدأ التقييم باستدلال إحصائي مستمد من عدد القرارات والتقارير الصادرة بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية كمؤشر للثغرات التي لا تزال تعرقل حفز مسار تمويل التنمية المستدامة. ثم تُعرض الوثيقة قراءة إقليمية للرسائل الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة المختلفة ومؤسسات التمويل الدولية بشأن الإجراءات والمقترحات المطروحة لتقوية مسارات تمويل التنمية، وتورد أيضاً عرضاً للأثار التي قد تترتب على تنفيذ هذه التوصيات في ظل الظروف والتحديات التي تواجه المنطقة العربية.

وتوضح الوثيقة أن عائدات تمويل التنمية والتقدم الذي أحرز على صعيد تنفيذ خطة عمل أديس أبابا لم تشمل جميع المناطق الجغرافية، ولم تقض على أوضاع اللامساواة القائمة في التمويل، حيث لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات مركبة تعوق الجهود الوطنية للاستفادة من مختلف الأدوات التي تتيحها خطة العمل لتعبئة الموارد الكفيلة بتمويل التنمية. ومع ذلك، لا يزال المجال سانحاً لاتخاذ إجراءات وقائية عاجلة على المستوى الإقليمي، وثمة حيزٍ لاعتماد تدابير تضع الدول العربية على مسارٍ أكثر استدامة لتمويل النمو والتنمية المستدامة.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مدعوة للاطلاع على مضمون الوثيقة وإبداء الرأي بشأنه.

-2-

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1	.....مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5-2	..... أولاً- القرارات الدولية الصادرة بشأن مسارات تمويل التنمية المختلفة
4	7-6	..... ثانياً- النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تمويل التنمية
6	34-8	..... ثالثاً- تقييم إقليمي للتقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة
6	21-10	..... ألف- تعبئة الموارد الوطنية
9	25-22	..... باء- التمويل الخاص الوطني والدولي
10	27-26	..... جيم- التعاون الإنمائي الدولي
10	31-28	..... دال- التجارة الدولية كمحرك للتنمية
11	34-32	..... هاء- الديون والقدرة على تحمّلها
12	37-35	..... رابعاً- ملاحظات ختامية

## مقدمة

1- تقدم هذه الوثيقة عرضاً لنتائج التقييم المشترك للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية التي قامت بها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وهي تضم أكثر من 50 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها ومؤسساتها ولجانها الإقليمية المختلفة<sup>(1)</sup>. وتستعرض الوثيقة المنظور الإقليمي للنتائج التي تم التوصل إليها وتداعياتها على المنطقة، مع الأخذ في الاعتبار أولوياتها وأهميتها الجيوسياسية وخصوصياتها الاجتماعية-الاقتصادية ومستويات التنمية لديها وقدرات النمو المتفاوتة بين دولها.

### أولاً- القرارات الدولية الصادرة بشأن مسارات تمويل التنمية المختلفة

2- يظل موضوع تمويل التنمية في طليعة الشواغل الدولية، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين 313 قراراً، يرتبط 58 منها (19 في المائة) بتنفيذ نتائج تمويل التنمية وتقييم التقدم المحرز. وظل هذا العدد مرتفعاً خلال الدورة الثالثة والسبعين، إذ تمحور 49 قراراً من أصل 299 حول المواضيع نفسها. ولعدد القرارات عن كل مجال من مجالات العمل السبعة التي تشملها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية دلالة، فكما ارتفع عدد القرارات الصادرة بشأن أحد مسارات تمويل التنمية، عكس ذلك التحديات المرتبطة بإحراز تقدم في مسار التمويل محل البحث.

3- ومنذ كانون الثاني/يناير 2017 حتى حزيران/يونيو 2019، صدرت عشرة قرارات وتقارير عن الأمين العام واللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الاقتصادية والمالية<sup>(2)</sup> بشأن متابعة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل أديس أبابا. ويعادل هذا العدد عدد القرارات والتقارير<sup>(3)</sup> الصادرة بشأن تصويب النظام المالي الدولي لخدمة التنمية المستدامة. وأظهرت نصوص تلك القرارات أن التقدم المحرز في تمويل التنمية ظل مرتبطاً بحالة النظام المالي الدولي واتجاهاته وحوكمته.

4- في الفترة نفسها، صدر 13 قراراً وتقريراً حول التجارة الدولية والتنمية<sup>(4)</sup>، ما يشير إلى تزايد الشواغل من ارتفاع حدة الحمائية في التجارة والاستثمار على المستوى الدولي، وإلى التحديات التي يواجهها النظام التجاري المتعدد الأطراف وآثارها على تمويل التنمية. وتطرقت عشرة مشاريع قرارات وقرارات وتقارير إلى

(1) هذه الوثيقة هي تحديثٌ للوثيقة E/ESCWA/EC.5/2018/5، التي عُرضت على اللجنة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في اجتماعها الخامس (بيروت، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2018). كما أنها تحدد المشهد للوثائق المتبقية المُقدّمة إلى اللجنة.

(2) A/73/537, A/73/427, A/RES/73/223, A/73/86-E/2018/68, A/C.2/73/L.17, A/C.2/73/L.42, A/72/419, (2) A/RES/72/208, A/C.2/72/L.50, A/C.2/72/L.18

(3) A/RES/73/220, A/73/536/Add.2, A/C.2/73/L.12, A/C.2/73/L.12/Rev.1, A/73/280, A/RES/72/203, (3) A/72/418/Add.2, A/C.2/72/L.19/Rev.1, A/C.2/72/L.19, A/72/306

(4) A/RES/73/219, A/73/536/Add.1, A/73/208, A/73/15 (Part I), A/73/15 (Part II), A/C.2/73/L.21/Rev.1, (4) A/C.2/73/L.56, A/72/274, A/RES/72/202, A/72/307, A/72/418/Add.1, A/C.2/72/L.7, A/C.2/72/L.17/Rev.1, A/72/15 (Parts I-IV)

-4-

الشواغل المتزايدة إزاء المديونية<sup>(5)</sup>، مقارنة بقرارين بشأن هذا الموضوع تم اعتمادهما قبل الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008. وحُصص ثمانية عشر قراراً وتقريراً للتدفقات المالية غير المشروعة والتهرب الضريبي، وتطرقت عشرة أخرى لقضايا تمويل التنمية الأخرى ومن بينها الشمول المالي والحوكمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية اللازمين للنهوض بالأولويات العالمية لتمويل التنمية.

5- وصدر قرار واحد بشأن التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين اعتُمدت ثلاثة قرارات بشأن التعاون بين بلدان الجنوب<sup>(6)</sup>، مع أن البلدان النامية تواصل التأكيد على أن هذا التعاون يكمل المساعدة الإنمائية الرسمية وليس بديلاً عنها.

### ثانياً- النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم المحرز في تمويل التنمية

6- خلصت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في تقييمها عام 2019<sup>(7)</sup> إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ مجالات العمل المختلفة لخطة عمل أديس أبابا لم يكن متسقاً وأن تقاسم الفوائد بين البلدان كان متفاوتاً. وقد اقترن التحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع الاقتصاد الكلي العالمي بظهور عوامل مخاطرة كبيرة في وجه تمويل التنمية (بما في ذلك تضيق شروط التمويل، وارتفاع أسعار الفائدة، وتفاقم مخاطر المديونية، وتزايد التدابير الحمائية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع مستويات اللامساواة، وانخفاض الاستثمار الخاص في البنية التحتية والنفقات العامة على البنية التحتية الاجتماعية، فضلاً عن الزيادات في انبعاثات الكربون العالمية). وكشفت جميع هذه التطورات عدم تناسب التدفقات المالية بما فيها رؤوس الأموال مع المتطلبات طويلة الأجل للتنمية المستدامة. وتقدّمت فرقة العمل المشتركة بالتوصيات التالية فيما يتعلق بـ:

(أ) التخطيط: تُعدّ الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للتنمية المستدامة بجانب الأطر التمويلية ضرورية، وينبغي أن تتضمن السياسات والأطر التنظيمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أطراً ترصد حجم التدفقات المالية المطلوبة لتمويلها. وينبغي أن تبتعد هذه الاستراتيجيات والأطر التمويلية عن عقلية تمويل المشاريع إلى نُهج تمويل أوسع، كما ينبغي أن تيسر لها بيئة تمكينية عالمية لاستثمارات جيدة طويلة الأجل، لا سيما في البلدان النامية؛

(ب) المستوى العملي: السياسات والإجراءات العامة هي في صميم خطة عمل أديس أبابا. وينبغي مواءمة الحوافز للجهات الفاعلة في المؤسسات المالية العامة والخاصة مع احتياجات التنمية المستدامة. وفي حين أن التمويل العام كما التمويل الخاص أساسيان لتمويل التنمية المستدامة، لا غنى عن قيادة السياسات العامة لوضع

(5) A/RES/73/221, A/73/180, A/73/536/Add.3, A/C.2/73/L.11, A/C.2/73/L.50, A/RES/72/204, A/72/253, A/RES/73/283, A/RES/73/222, بشأن التدفقات المالية غير المشروعة: A/72/418/Add.3, A/C.2/72/L.15, A/C.2/72/L.46, A/RES/73/69, A/RES/73/63, A/RES/73/52, A/RES/73/190, A/RES/73/36, A/RES/73/34, A/RES/73/192, A/RES/72/267, بشأن A/RES/72/207, A/RES/72/127, A/RES/72/57, A/RES/72/40, A/RES/72/47, A/RES/72/32, A/RES/72/35, A/RES/72/44 الشمول المالي: A/RES/73/220, A/RES/72/206, A/RES/72/203, بشأن الحوكمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية: A/RES/73/207, A/RES/73/185, A/RES/72/119, A/RES/73/14, A/RES/73/240, A/RES/73/246, A/RES/72/201.

(6) بشأن التعاون الإنمائي الدولي: A/RES/72/230, بشأن التعاون بين بلدان الجنوب: A/RES/73/249; A/RES/73/291; A/RES/72/237.

(7) فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتمويل التنمية، تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2019 (نيويورك، 2019).

القواعد والتغلب على العوائق الهيكلية، كما لا غنى عن التمويل العام في العديد من المجالات، لا سيما فيما يتعلق بالمنافع العامة؛

(ج) التركيز: هناك حاجة إلى تسليط مزيد من الاهتمام على الفئات الأكثر فقراً وأكثرها عرضة للمخاطر لضمان ألا يُستثنى أحد من عائدات تمويل التنمية، علماً أن فجوات التمويل أكبر ما تكون في أقل البلدان نمواً، ويلاحظ أن الدعم الدولي لهذه الفئة من البلدان لا يزال غير متناسب مع احتياجاتها ولا يزال التمويل الإنمائي المتاح لها غير كاف؛

(د) الحوكمة: هناك حاجة إلى تطوير المؤسسات وإرساء أطر فاعلة لبطء سيادة القانون وأطر أخرى تنظيمية ومتسقة لتهيئة مناخ لجذب الاستثمار، والحد من الاحتكارات والبيروقراطية وتعزيز الابتكار. وبدون بيئة تمكينية كهذه، تظل مخاطر الاستثمار عالية لا تشجع على التمويل المحلي أو الدولي سواء كان عاماً أم خاصاً بطريقة تتسم بالكفاءة وتخفض فيها كلفة التمويل.

7- فيما يتعلق بمجالات عمل خطة عمل أديس أبابا، التي تشكل اللبنة الأساسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، قدمت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية التوصيات الرئيسية التالية لتفعيل تمويل التنمية المستدامة:

(أ) تظل تعبئة موارد محلية إضافية وإنفاقها بفعالية من أهم قنوات تمويل التنمية. ويشكل التحصيل الفعال للإيرادات وإنفاقها لتقديم الخدمات العامة الأساس لإرساء العقد الاجتماعي الجديد الذي تدعو إليه خطة عام 2030. غير أن الحيز المالي في كثير من البلدان لا يزال محدوداً، ولا تزال القدرة على تحمل الديون تشكل شاغلاً رئيسياً للدول النامية. الأمر الذي يؤكد على الحاجة إلى تعزيز الموارد المالية العامة، سواء على المستوى الوطني عبر تحسين الإدارة الضريبية أم على المستوى الدولي من خلال تعزيز فاعلية المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يكمل التعاون الدولي الجهود الوطنية، بما في ذلك عن طريق زيادة الدعم المالي لبناء القدرات المالية وضمان أن تستفيد البلدان النامية استفادة كاملة من المعايير الدولية الجديدة المتعلقة بالشفافية الضريبية. ويمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تزيد كفاءة تحصيل الإيرادات وأن تلغي، أو على الأقل تقلل، استنزاف الموارد الوطنية بفعل تزايد التدفقات المالية غير المشروعة؛

(ب) ما زال الاستثمار الطويل الأجل في التنمية المستدامة قاصراً عن تلبية الاحتياجات المطلوبة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في أقل البلدان نمواً. فهناك قيود على جانبي العرض والطلب تتحكم في زيادة الاستثمار الخاص. وينبغي على البلدان توفير البيئة التمكينية التي من شأنها أن تقلل مخاطر الاستثمار. والتنظيم الفعال ضروري لرصد المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن رقمنة التمويل؛

(ج) ما زال التعاون الإنمائي مركزياً: التمويل العام الدولي أخذ في الازدياد، ولكنه يعاني من العديد من الثغرات. وينبغي على الدول المانحة أن تواصل زيادة المعونة للوفاء بالتزاماتها. كما ينبغي على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وجهات تقديم التعاون بين بلدان الجنوب أن تزيد من مساهماتها لتمويل خطة عام 2030، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم إلى البلدان في النفاذ إلى مصادر التمويل المختلفة؛

-6-

(د) النظر في تبني سياسات لحفز وتسهيل تدفق التجارة لتكون بمثابة محرك لتمويل النمو المستدام. وهناك ما يستدعي إجراء حوار مفتوح لمواءمة الاتفاقات التفضيلية الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي تمويل التجارة دوراً رئيسياً في مساعدة البلدان النامية على المشاركة في التجارة العالمية؛ ويمكن تعزيزه بالدفع قديماً عبر التوحيد المعياري للقواعد والممارسات والبرامج؛

(هـ) مخاطر المديونية آخذة في التفاقم، ما يُذكي مخاوف تجدد دورة أزمات الديون والاضطراب الاقتصادي. وتواجه البلدان متطلبات مُلحة تدفعها إلى محاولة الحصول على استثمارات إضافية لتمويل أهداف التنمية المستدامة في وقتٍ يُحتمل أن تفرض فيه القيود على التمويل الخارجي المزيد من الأعباء لخدمة المديونية. وللتخفيف من الضغط المالي على البلدان المتأثرة بالصدمات، ينبغي على المجتمع الدولي أن يعمل على تطوير إمكانيات إصدار صكوك دين تقترن عائداتها بالمتغيرات التي تشهداها البلدان النامية أو تلك التي تمر بحالة عدم استقرار. كما تتطلب التركيبة المتغيرة للديون في البلدان النامية إعادة النظر في آليات التنسيق بين الدائنين وإعادة هيكلتها قبل بلوغها مستويات تفوق قدرتها على خدمة الديون.

### ثالثاً- تقييم إقليمي للتقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة

8- لا تُلتقط الأبعاد الإقليمية جيداً لدى قياس التقدم المحرز في مجال تمويل التنمية دولياً. وعلاوة على ذلك، لا يقيس التقييم العالمي ثغرات التمويل الإقليمية ولا يقترح سُبلاً لسدّ أوجه النقص فيها. وبإغفال الديناميات الخاصة بكل منطقة أو بلد، قد يشوب مثل هذه التقييمات تحيزٌ في انتقاء الإنجازات.

9- وتعاني المنطقة العربية من ارتدادٍ في تدفقات تمويل التنمية: فمقابل كل دولار ورد إلى المنطقة العربية في المتوسط ما بين عامي 2011 و2018، خسرت المنطقة في المقابل دولارين في صورة تدفقات مالية كان يمكن توطئها لزيادة الحيز المالي والتمويل المتاح لأهداف التنمية المستدامة<sup>(8)</sup>. وترقى هذه الخسارة لكونها كلفة الفرصة البديلة لتمويل التنمية في المنطقة العربية. وتوقع التوترات الجيوسياسية المتزايدة التقدم في تمويل التنمية. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة يعيش في المنطقة ما يقرب من نصف النازحين داخلياً في العالم وأكثر من نصف اللاجئين على مستوى العالم. وإزاء ما يشهده العالم من عدم استقرار، تواجه المنطقة خطر الاستئثار بأكثر من نصف الزيادة المتوقعة في ميزانية المساعدة الإنسانية في العالم بحلول عام 2030<sup>(9)</sup>، وذلك مؤشراً إلى وضع غير مستدام إلى حد كبير، لا سيما أن كلفة إعادة الإعمار الباهظة للاقتصادات التي دمرتها الحرب لا تزال خارج معادلة تمويل التنمية.

### ألف- تعبئة الموارد الوطنية

#### 1- المالية العامة

10- من الأهمية بمكان مساندة الجهود الوطنية الرامية لتعبئة الإيرادات العامة الوطنية من جهة، ودعم جهود إنفاقها بفعالية لتقديم خدمات عامة عالية الجودة من جهة أخرى. وتشكل هاتان السياستان المتكاملتان ركني العقد

(8) ما لم يُذكر خلاف ذلك، البيانات الواردة في هذا الجزء هي حسابات لتقرير الإسكوا عن وضع تمويل التنمية في المنطقة العربية سيصدر لاحقاً.

(9) (E/ESCWA/EDID/2018/TP.2).

الاجتماعي الجديد الذي تسعى لإرساله خطة عمل 2030 في ظل التوجه الدولي نحو الترشيد الاقتصادي، ويمكن أن تعزز السياسات العلاقة بين المواطنين والدولة. ولكن لتقييم مدى تنفيذ العقد الاجتماعي القائم على أهداف التنمية المستدامة واتفاق تمويل التنمية، لا بد من النظر في العوامل التالية التي تحكم الإدارة المالية العامة في البلدان العربية.

## 2- الإيرادات النفطية وغير النفطية

11- يرى العديد من الخبراء أن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليس مؤشراً وافياً لقياس التقدم في تمويل التنمية. وبذات القدر قد لا تكون نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأنسب لتقييم فعالية الدول على تعبئة الموارد الوطنية. وتبين التقييمات العامة المستندة إلى هذين المؤشرين تفاوتات كبيرة بين البلدان العربية المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له. وفي حالة الأخيرة، ما زالت هذه الحصة أقل من حصة البلدان النامية الأخرى وقد شهدت منذ عام 2008 اتجاهاً تنازلياً. وفيما يتعلق بالبلدان غير النفطية، فإن نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبياً، تصل إلى 70 في المائة في بعضها.

12- إن الاعتماد على العائدات النفطية لتمويل التنمية يجعل اقتصادات الدول المصدرة للنفط عرضة للتقلبات في أسعار النفط الدولية. وفي ظل هذه الظروف، تبقى احتمالات تسخير الإيرادات النفطية مخيبة على المدى الطويل، وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط قد يفيد فئة البلدان المصدرة للنفط، فإنه يؤثر سلباً على البلدان غير الغنية بالنفط والمستوردة الصافية له. ويساعد انخفاض أسعار النفط على خفض الانكشاف على المخاطر الخارجية والمالية، لكن مثل هذا التقييم ينبغي أن يأخذ بالاعتبار واقع أن فوائد انخفاض فواتير استيراد النفط قابلها جزئياً انخفاضاً في أسعار صادرات السلع غير النفطية في البلدان العربية غير المستوردة له.

13- خلافاً لما في البلدان المتقدمة، تظل القاعدة الضريبية في البلدان النامية تعتمد على ضرائب الدخل بقدر أقل بكثير مما تعتمد على ضرائب دخل الشركات (البلدان المتوسطة الدخل) والضرائب التجارية (أقل البلدان نمواً). وحصة ضريبة الدخل من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان العربية غير النفطية تراجعت في الفترة 2005-2014. ولا تشكل الضريبة على الثروة سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات الضريبية في معظم البلدان العربية. وتبقى الضرائب التجارية مصدراً هاماً للإيرادات في كثير من البلدان المتأثرة بالنزاعات.

14- تعتمد حكومات البلدان العربية في معظم الأحيان على الضرائب غير المباشرة، بما في ذلك اعتماد ضريبة القيمة المضافة لتحصيل الإيرادات. غير أن الضرائب غير المباشرة بتركيبها تنازلية وتؤثر سلباً على فرص تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يقع العبء الأكبر منها على عاتق شرائح الدخل المتوسط والمنخفض (الشرائح الأوسع في قاعدة المستهلكين في البلدان العربية). وقد يخفف إعفاء المواد الغذائية والمنتجات الأساسية التي يستهلكها الفقراء من تنازلية الضريبة على القيمة المضافة، لكنه لا يزيلها كلياً. مع ذلك، ما يزال يُنظر إلى رفع ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات على أنه يحقق مكسباً سريعاً لتعبئة الموارد الوطنية. ويبين تمرين محاكاة لبلدان مجلس التعاون الخليجي أنّ زيادة قدرها 5 في المائة في معدل ضريبة القيمة المضافة قد تدرّ إيرادات مالية تصل إلى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

15- قد يسهم تحقيق التصاعدية عبر تحسين الأطر المنظّمة للضرائب على الدخل في تحسين أوضاع المساواة، ولكن ينبغي أن تراعي النظم الضريبية الظروف الاجتماعية-الاقتصادية في البلد ككل. ولعل التشريعات

الضريبية التي اقترحتها الحكومتان الأردنية واللبنانية في عامي 2018 و2019 على التوالي وما تلاهما من اضطرابات بمثابة تذكير صارخ للتداعيات الناجمة عن إدخال إصلاحات سريعة أو قصيرة الأجل في ظل ظروف الاقتصاد الكلي المقيد بسبب ارتفاع التضخم والبطالة وانخفاض نمو التجارة والمديونية وخدمتها. وتبين الأدلة أن فرض ضرائب مباشرة لا يفعل الكثير لتصحيح اللامساواة في الدخل، لكن السعي إلى توزيع تصاعدي قد يصحح ارتفاع التفاوت في الدخل، خاصة إذا وقع العبء الضريبي على الأغنياء أقل منه على الطبقة الوسطى والفقراء. وفي لبنان، تركيز الدخل مرتفع جداً، ففي عام 2015، استأثر 0.01 في المائة من التعداد بأكثر من 3 في المائة من مجموع الدخل القومي<sup>(10)</sup>. ونظام توزيع ضريبة الدخل والطابع المعقد للقوانين الضريبية يُفسح المجال أمام التهرب والتجنب الضريبي وتزايد التدفقات المالية غير المشروعة. وتشير التقديرات إلى أن الفرق في الدخل قبل اقتطاع الضرائب وبعده يضيق مع الاقتراب من قمة توزيع الدخل<sup>(11)</sup>.

16- تخضع الموازنات العامة في المنطقة العربية إلى ضغوط كبيرة تتفاوت بين البلدان النفطية والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان ذات الدخل المنخفض من حيث حيز المالية العامة. وحتى في البلدان المرتفعة الدخل يظل التمويل من خلال الإيرادات النفطية متقلباً ولا يمكن التنبؤ به. ويظل تحصيل إيرادات ضريبة الدخل يتأثر سلباً بحجم الاقتصاد الموازي. ولذلك لا بد من الحذر في تطبيق التوصيات العامة التي تدعو إلى إصلاحات ضريبية لأنها قد تؤدي إلى تقليص عرض اليد العاملة والادخار، وتدفع بمزيد من الأنشطة إلى الاقتصاد غير النظامي، والتهرب من دفع الضرائب.

17- تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على نقل أرباحها للخارج وتنتهج ممارسات تنضوي في إطار مفهوم التخطيط الضريبي العدواني والانتفاع من الثغرات في التشريعات والمعاهدات الدولية لتجنب دفع الضريبة في البلدان التي تمارس فيها أنشطتها. كما يمكن للإعفاءات و/أو الحوافز الضريبية المفرطة، التنزلية في طبيعتها، أن تؤثر سلباً على الجهود الوطنية لتعبئة الإيرادات الوطنية، وتُعقد من عملية فرض الضرائب وتتيح وسائل لممارسة الفساد. ويواصل التسابق على الصعيد العالمي لتخفيض ضريبة الشركات إضعاف قدرة البلدان النامية على حشد الإيرادات الوطنية، خصوصاً في ظل ظروف زيادة حركة رأس المال دولياً.

18- يوصى عموماً بأن تستفيد الحكومات العربية من الضرائب لتعبئة إيرادات إضافية، ولا سيما بتحسين التصاعدية والامتثال وتوسيع القواعد الضريبية على نحو منصف. ويمكن لخفض الأنشطة غير النظامية والتهرب من دفع الضرائب أن يؤدي إلى إخضاع المزيد من الأنشطة الاقتصادية لتغطية الضريبة على دخل الأفراد والشركات. غير أن مثل هذه التوصيات يتجاهل عادة التعقيدات الناجمة عن حجم الاقتصاد غير النظامي ومدى التهرب من دفع الضرائب في المنطقة. وفوق ذلك، يمكن أن تقيد الضرائب عرض اليد العاملة والمدخرات وتحفز التهرب من الضرائب وتدفع بالمزيد من الأنشطة إلى القطاع غير النظامي.

19- تتطلب مقترحات الاستفادة من التمويل دون الوطني تفكيراً ملياً، فمن الضروري أن تتمتع البلديات والمحافظات بحدٍ أدنى من اللامركزية وبالقدرة على إدارة مواردها أو جني رأس المال من خلال الأسواق المالية.

Lydia Assouad, "Top incomes and personal taxation in Lebanon, an exploration of individual tax records (10) 2005-2012", Masters Thesis, Paris School of Economics, 2015.

Audi Bank, "A lackluster real sector activity yet coupled with persistently sound financial and monetary conditions", Lebanon Economic Report, Second Quarter 2018.

<http://www.bankaudigroup.com/GroupWebsite/openAudiFile1.aspx?id=3889>



وغالباً ما يغفل مثل هذه المقترحات غياب هذا المستوى من اللامركزية في العديد من البلدان النامية، إذ أن اعتبارات الأمن واعتبارات أخرى لا تزال تحدد مستوى اللامركزية، لا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

20- بالمثل، قد تترتب على المقترحات الداعية إلى الإلغاء التدريجي لإعانات المياه والوقود الأحفوري آثاراً اجتماعية-اقتصادية كبيرة. ويمكن أن يكون في ترشيد الإعانات بديلاً أنسب لضمان تحقيق الهدفين 1 و 2 من أهداف التنمية المستدامة. فمثلاً، ضريبة الازدحام تنازلية تؤثر سلباً على الفئات السكانية المنكشفة على المخاطر. ويشكل كل من تحسين شبكات ونظم النقل العام وإدارة حركة المرور والاستثمار في تطوير البنية التحتية بدائل أفضل للمنطقة. كما أن تسعير كل من المياه وتلوث الهواء وانبعثات الكربون هو من الشواغل الهامة، إذ يمكن أن يؤثر سلباً على القدرة التنافسية والتحول الهيكلي في البلدان العربية. ومن شأن تقديم الحوافز للاستثمارات المتعلقة بالتحول الأخضر أن يكون خياراً أفضل لزيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة الكلفة.

21- هناك إمكانات كبيرة لتعزيز تعبئة الموارد الوطنية من خلال إلغاء التدفقات المالية غير المشروعة. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف متفق عليه للتدفقات المالية غير المشروعة، فإن هناك توافقاً في الآراء على الحاجة إلى تتبع مختلف دوافعها وقنوات إيصالها والتوصل إلى تقديرات لها. غير أن هناك خلافاً بشأن ما إذا كان ينبغي اعتبار الممارسات الضريبية المؤذية جزءاً من التدفقات المالية غير المشروعة. وبغض النظر عما تقدم، فإنه يجب مراعاة أن الضرائب تؤثر على سلوك الشركات المتعددة الجنسيات وعلى مدى لجوئها إلى التهرب الضريبي.

## باء- التمويل الخاص الوطني والدولي

22- في ارتفاع مستويات اللامساواة وانخفاض مستويات الاستثمار الخاص في المنطقة العربية تذكر صارخ بعدم قدرة مواءمة آجال الاستثمار الخاص الوطني والدولي مع متطلبات التنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويمكن فعل الكثير لمواءمة السياسات الاقتصادية والمالية في المنطقة مع خطة عام 2030. وتقرح الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدت في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية سبباً لتحفيز المؤسسات المستثمرة على اعتماد نهج طويلة الأجل ومراعاة المصالح العامة. وفي هذا الصدد، تؤثر اعتبارات عديدة مرتبطة بهذه النهج على القنوات الرئيسية لحركة الأموال الخاصة الوطنية والدولية الوافدة إلى المنطقة ومن الجدير تسليط الضوء عليها.

23- ينبغي أن تبقى السياسات العامة في صميم تنفيذ أولويات تمويل التنمية. ففي حين أن دور التمويل العام والخاص هام في تمويل التنمية المستدامة، تبقى السياسات العامة ضرورية لوضع القواعد وتذليل القيود التي تعرقل التحول الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي مجالات كثيرة، ولا سيما تلك التي لها خصائص المنافع العامة، لا غنى عن التمويل الحكومي. ومع ذلك، تتبنى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية وجهة النظر القائلة إن التمويل الخاص يمكنه توسيع الحيز المالي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وإذا صح ذلك على المشاريع المدرة للدخل، فهو لا ينطبق بالضرورة على المنافع والمشاريع العامة باستثناء المشاريع لأغراض خيرية. وتكمن المفارقة في الاعتراف بتوفير الضمانات اللازمة للاستدامة المالية للمشاريع العامة على نحو يحفظ المصالح العامة ويضمن في الوقت عينه الحصول على عوائد الاستثمار الخاص.

24- وقد أطلقت أكثر من 150 منظمة دولية من المجتمع المدني حملة عالمية حول الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحذرت من خطورة اللجوء إلى مثل هذه الشراكات في تأمين السلع العامة، لا سيما دور البنك

الدولي في تشجيع هذه العقود. ودعت المنظمات إلى مراجعة مستقلة للنتائج الإنمائية لحافطة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشارت كذلك إلى أنه في الحالات التي يكون فيها للقطاع العام دورٌ محفز للتمويل أو الضرائب، أو مُقدّمٌ لامتيازات تنظيمية أو تعاقدية للقطاع الخاص، تقلّ المعايير المطبّقة على الشفافية والمساءلة وتقييم الأثر<sup>(12)</sup>.

25- وتتناغم هذه المواقف مع الموقف العربي الموحد إزاء تمويل التنمية الذي لا ينبغي الحاجة إلى تعبئة التمويل من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكنه يوضح أنّ التمويل الخاص لا يحلّ محل التمويل العام، ولا سيما في تنفيذ البنى الأساسية العامة الحيوية. والواقع أنّ رأس المال الخاص الدولي يتسرب إلى خارج المنطقة العربية التي صارت مصدراً صافية لرأس المال كما للدخل الأولي<sup>(13)</sup>.

### جيم- التعاون الإنمائي الدولي

26- يزداد التمويل العام الدولي، ومع ذلك لا تزال هناك فجوات تمويلية حرجة. وينبغي أن تواصل الدول المانحة تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تزيد المعونة للوفاء بالتزاماتها. كما تزيد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وجهات تقديم التعاون بين بلدان الجنوب مساهماتها لتنفيذ خطة عام 2030، غير أنّ هذه الأشكال من التعاون الدولي تكمل الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية ولا تحلّ محلها. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي دعماً أكبر لجهود البلدان في إدارة عمليات الانتقال ويعيد النظر في شروط الخروج من فئة أقل البلدان نمواً.

27- ولا بد من الاعتراف بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تزداد عليها الشروط غير الميسرة، حيث يُعاد توجيهها بعيداً عن القصد التنموي الأولي منها، إلى العمل الإنساني، وتغطية تكاليف استضافة اللاجئين في البلدان المانحة، وتكاليف أطر التخفيف من عبء الديون. ويرسخ ذلك تدريجياً قواعد جديدة من خلال تغيير تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية وطريقة التبليغ عن الالتزامات بها. ويجب أن يكون التبليغ مفصلاً لتحديد ما إذا كانت أي زيادات تُعزى إلى الإنفاق لأغراض إنسانية وتغطي تكاليف مرتبطة باللاجئين القاطنين في البلدان المانحة، ولتقييم مستوى الشروط الميسرة في صرف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الحصة الموجهة عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

### دال- التجارة الدولية كمحركٍ للتنمية

28- يشدد تقرير فرقة العمل لعام 2019 على ضرورة تعزيز السياسات التجارية من أجل تمويل النمو المستدام. غير أنه لا يُذكر جولة الدوحة الإنمائية، مع أنها ترد في خطة عمل أديس أبابا كوسيلة أساسية لتحويل التجارة الدولية إلى محركٍ للنمو. ولم تُستعرض التجارة على خلفية الالتزامات ذات الصلة التي تم التعهد بها في خطة عمل أديس أبابا، ما يثير شواغلٍ إزاء الانتقائية في تحليل التجارة والتدابير المتصلة بها. فقد استعرضت فرقة

Civil Society Financing for Development (FfD) Group, "Collective input by the Civil Society FfD Group, (12) including the Women's Working Group on FfD, in preparation for the 2018 IATF Report on FfD".

.E/ESCWA/EDID/2018/TP.2 و E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/9/Report (13)

العمل مثلاً التقدم المحرز في إلغاء الإعانات للصادرات الزراعية، لكنها لم تعالج آثار اعتماد ضوابط أو قيود أخرى على هذه الصادرات.

29- ولا يجدر استغلال شروط العمل وتمكين المرأة والاستدامة البيئية في اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية كأشكالٍ جديدةٍ من الحواجز غير الجمركية. وتدعو فرقة العمل إلى حوارٍ مفتوح بشأن المبادئ البيئية والاجتماعية التي ينبغي إدراجها في الاتفاقات التجارية الجديدة. وفي هذا السياق، لا بد من توخي الدقة في وصف الغرض من الحوار المقترح ونسقه، إذ يبقى ثنائياً/إقليمياً، بطابع غير تفضيلي، ويندرج ضمن نطاق اتفاقات التجارة الحرة المبرمة، استثناءً من القواعد العامة التي تحكم النظام التجاري المتعدد الأطراف (إما على أساس المادة الرابعة والعشرين من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أم على أساس "بند التمكين")، إلا إذا صدرت عن منظمة التجارة العالمية ولاية جديدة حول هذه المسألة من خلال فريق التفاوض المعني بالقواعد. وينبغي أن تراعي هذه الحوارات المبادئ البيئية والاجتماعية التي ليس لمنظمة التجارة العالمية بالضرورة ولاية حصرية بشأنها.

30- ويميل التقييم إلى التقليل من وطأة الآثار المترتبة على الحماية التجارية، وإلى التركيز المفرط على ما ينجم من آثار عن تيسير التجارة. ولذلك أشارت فرقة العمل إلى أن التغطية التجارية لتدابير تيسير الاستيراد قد تجاوزت قيمة تدابير تقييد الاستيراد. غير أنّ هذا لا يعني بالضرورة أنه من الأفضل لجميع البلدان النامية أن تيسر الاستيراد. وتخضع حصة كبيرة من الصادرات في المنطقة العربية للحماية التجارية، وهي عرضة لتدهور شروط التبادل التجاري. وينبغي أن تراعي هذه التقييمات نطاق المنتجات، بدلاً من أن تستخدم قيمة إجمالية للتجارة بغض النظر عن طبيعة الترتيبات التفضيلية التي تنظم التجارة بين البلدان العربية وشركائها من البلدان المتقدمة.

31- أدى تراكم التدابير الحمائية على التجارة والاستثمار عقب الأزمة المالية لعام 2008 إلى تعثر الترابط بين التجارة والنمو. واعتمد نحو 1,500 تدبير تقييدي على التجارة تقريباً، أكثر من 1,000 منها فرضتها الاقتصادات المتقدمة. ولم يُلغ سوى 25 في المائة من التدابير التقييدية التي اعتمدت منذ الأزمة المالية<sup>(14)</sup>.

## هاء- الديون والقدرة على تحملها

32- وجدت فرقة العمل أنّ مخاطر الدين تتزايد، فتزيد معها إمكانية تجدد دوامة أزمات الدين والتعثر الاقتصادي. وتواجه البلدان طلبات ملحة لمزيد من الاستثمارات العامة في أهداف التنمية المستدامة في وقت يُحتمل أن تصير فيه القيود المفروضة على التمويل بالاقتراض أكثر تشدداً. وفي ظل التغيّر في تركيبة الديون في البلدان النامية، لا بد من إعادة النظر في آليات التنسيق بين الدائنين. وقد تخلّى العراق مثلاً عن خطط لإصدار سندات سيادية بسبب أسعار الفائدة الباهظة التي طلبها المستثمرون. وقد تؤدي احتمالات تشديد معايير السيولة العالمية المرتبطة بعودة أسعار الفائدة الأمريكية إلى طبيعتها وبتوقعات تحقيق مستويات أدنى من النمو، إلى رفع كلفة الإصدارات القائمة على السوق. وتُسهم هذه الأوضاع في تفاقم التحديات التي تواجهها المنطقة العربية،

Roberto Azevêdo, "A healthy trading system requires progress and engagement at all levels", statement to (14) the Inter-Pacific Bar Association, Kuala Lumpur, 14 April 2016.

ويمكن أن تؤدي إلى زيادة في الفوارق على عائدات الديون السيادية. ويصنّف جهاز رصد المديونية السيادية العالمي ستة بلدان عربية كبلدان معرضة للمخاطر وللوقوع من جديد في حالة مديونية/أزمات حرجة.

33- كانت الإسكوا قد اقترحت استراتيجية لضمان بقاء الديون وسيلة مجدية لتمويل التنمية المستدامة، مبنية على: (أ) مكون رئيسي للعمل المتعدد الأطراف من أجل تخفيف أعباء الديون لمساعدة البلدان التي تواجه أزمة ديون سيادية؛ (ب) مكون هيكلي لتخفيض ديون البلدان العربية غير الغنية بالنفط على أساس النمو وتزايد الاستهلاك والعودة إلى سعر الفائدة/التضخم العادي؛ (ج) مكون في الميزانية العامة لتخفيض الديون، لتجنب مزاحمة القطاع الخاص والنقص في الاستثمار والتعثر في السيولة، من خلال تسديد الديون، وشراء الأصول، وإعادة هيكلة الديون الخاصة، وللقضاء على ممارسات تخفيف المخاطر التي ألزمت المصارف العربية بالحد من علاقات المُراسلة المصرفية مع المصارف الأجنبية، ما أعاق الوصول إلى أسواق رأس المال.

34- ينبغي أن يهدف العمل المتعدد الأطراف إلى الحفاظ على القدرة على تحمل الديون، سواء على أساس "تسوية الديون السيادية: المضي قدماً - خارطة طريق ودليل" أم على أساس قرار الجمعية العامة 68/304 في 17 أيلول/سبتمبر 2014 و69/319 في 29 أيلول/سبتمبر 2015، ومشروع قرار الجمعية العامة A/C.2/69/L.4 في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2014. وينبغي النظر في إنشاء مؤسسة لتسوية الديون على النحو الذي جرت المطالبة به. كما ينبغي أن تُتناول جنباً إلى جنب الآثار المترتبة على الديون الناشئة عن المقترحات المقدمّة في إطار فصول أخرى من خطة عمل أديس أبابا، من مثل القروض الخاصة والرسمية ومزج التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتقييم تأثيرها على رفع أرصدة الديون الوطنية.

#### رابعاً- ملاحظات ختامية

35- تشير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية إلى غياب أداة واحدة تحظى بتوافق على المستوى المتعدد الأطراف لتقييم مقدار التمويل المتاح للتنمية المستدامة، وإلى غياب قاعدة بيانات واحدة لتوثيق جميع برامج والتزامات تمويل التنمية. كما لا توجد منهجية واحدة لرصد وسائل التنفيذ المالية (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وما إلى ذلك)، ووسائل التنفيذ غير المالية للتوصل إلى تقدير لحيز المالية العامة الذي يمكن الحكومات من إدارة مسار مستدام نحو التنمية.

36- بالرغم من هذه التحديات، أعدت الإسكوا بطاقة أداء تمويل التنمية العربية كأداة متكاملة لرصد الديناميات المرتبطة بتدفقات تمويل التنمية المختلفة بما فيها تدفقات رؤوس الأموال العابرة للحدود، من استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، ومساهمات خيرية خاصة؛ وتحويلات مالية؛ ومساعدة إنمائية رسمية؛ وتمويل انتمائي، وإقراض من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتأخذ الأداة في الاعتبار أيضاً: صافي التغيّرات في التدفقات المالية الأخرى بما فيها أرصدة الديون الخارجية؛ والتمويل المبتكر؛ والتجارة الدولية؛ والتمويل الإنساني؛ ومطالبات البلدان العربية التي يُبلغ عنها البنك الدولي للتسويات. كما تلتقط بطاقة الأداء قنوات التدفقات الخارجة المقابلة: التحويلات المالية التي تخرج من المنطقة العربية؛ والتدفقات غير المشروعة المرتبطة بالأموال الساخنة وتلك الناجمة عن التلاعب بالفواتير التجارية؛ وأرباح وعائدات الاستثمار الأجنبي المعادة للخارج؛ وسداد الأصول على الدين العام والدين المضمون من الحكومة الطويل الأجل؛ وتسليفات صندوق النقد الدولي؛ ومدفوعات الفائدة على الديون الخارجية (القصيرة الأجل والطويلة الأجل والمضمونة من القطاع الخاص)؛ وفي بعض الحالات كلفة النزاعات؛ والإنفاق العسكري المفرط؛ وكلفة التحويلات المالية؛ وإجمالي المطالبات كما يُعلن عنها البنك

الدولي للتسويات. كذلك تأخذ بطاقة الأداء في الاعتبار المجموعة الكاملة من قنوات التمويل المدعومة رسمياً وكانت قد اقترحت لقياس الدعم الرسمي الكلي للتنمية المستدامة وتذهب أبعد من ذلك لتقدر ديناميات تمويل التنمية في المنطقة على أساس التحويلات الصافية للموارد المتأتية عن التدفقات المالية وغير المالية، كما على أساس تكاليف الفرص البديلة.

37- تُظهر نتائج بطاقة أداء تمويل التنمية أن الموارد المتدفقة خارج المنطقة العربية تفوق بشكل ملحوظ نظيرها من تدفقات التمويل الواردة إليها. فمقابل كل دولار جذبته أو اكتسبته المنطقة العربية من مختلف مصادر تمويل التنمية، خسرت في المتوسط ما بين عام 2011 و2018 حوالي 1.93 دولار من التمويل المباشر الذي كان يمكن أن يُسخر لتمويل أولويات التنمية المستدامة. ويمكن تلخيص أبرز نتائج بطاقة أداء تمويل التنمية العربية على النحو التالي:

- بالنسبة للمديونية، مقابل كل دولار استدانته المنطقة، قامت في المقابل بسداد 1.63 دولار في صورة متأخرات على أرصدة الديون المستحقة؛
- الإفراط في الإنفاق العسكري (قياساً على متوسط معدل الإنفاق العسكري العالمي)، أدى الى تصاعد كلفة الفرصة البديلة لنحو 77.8 مليار دولار سنوياً كان يمكن توظيفها لتمويل التنمية المستدامة في المنطقة؛
- يفدّر متوسط التدفقات المالية الخارجة من المنطقة والمرتبطة بالتدفقات المالية غير المشروعة في شكل تلاعب بالفواتير وعقود تجارية بحوالي 42.85 مليار دولار سنوياً؛
- فيما يتعلق بتحويلات العاملين، تشير الإحصاءات الدولية إلى أنه مقابل كل دولار من تحويلات العاملين الواردة الى المنطقة، أعادت المنطقة إلى الخارج ما يعادل 2.1 دولار في المتوسط؛
- في حالة تخفيض تكاليف التحويلات وفقاً لما تقضي به خطة عمل أديس أبابا والهدف 10 من أهداف التنمية المستدامة، فإن المنطقة العربية كانت ستوفر مبلغاً يُقدر بحوالي 22.8 مليار دولار بين عامي 2011 و2017، كان يمكن أن يستخدم في تمويل التنمية؛
- فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر، مقابل كل دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة، خسرت البلدان العربية في المقابل 93 سنتاً من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة، كما خسرت أيضاً 63 سنتاً من الدخل الأولي، ليصبح مجموع الخسارة مقابل كل دولار حوالي 1.56 دولار؛
- بالنسبة الى المساعدة الإنمائية الرسمية، تشير الإحصاءات إلى أنه مقابل كل دولار يتم استلامه من هذه المساعدات ومن صناديق التمويل العربية، تخسر المنطقة العربية ككل ما يقارب 87 سنتاً يخرج من المنطقة على نفس الشكل.